



## جامعة السيد محمد بن علي السنوسي الإسلامية مركز السيد أحمد الشريف للدراسات والبحوث العلمية



### المؤتمر العلمي الأول واقع المصالحة الوطنية في ليبيا المعوقات والحلول

ضمن المحور الثالث :

(القوانين والتشريعات والمصالحة الوطنية)

بحث بعنوان

دور التشريع في المصالحة الوطنية ( رواندا وليبيا أنموذجاً )

السيدة/ منيرة اغنية عمر اغنية  
السيدة/ منار فوزي يوسف حمزة.  
مكان العمل: وزارة التربية والتعليم  
مكان العمل: وزارة الاقتصاد والتجارة

الدرجة العلمية : ليسانس قانون

التخصص العام : قانون

[miramidosaiah@gmail.com](mailto:miramidosaiah@gmail.com)

[donnaamoni@gmail.com](mailto:donnaamoni@gmail.com)

0910248667

0911109177

1444هـ - 2023 م

## المخلص:

تعتبر المصالحة الوطنية من أهم آليات حل النزاعات الداخلية، حيث انتهجتها العديد من الدول كانت بها، لأن تصيح أسرع دولة تطورا في العالم، ومن الدول الأخرى التي تحاول أن تسلك نهج المصالحة لوضع حلول للمآسي التي حدثت لها، من ذلك ما حدث في رواندا في تسعينيات القرن الماضي، حيث سلكت نهج المصالحة الوطنية بنوع من الجدية في التشريع والتطبيق، مما أخرجها من الأزمة التي للخروج من أزمتها؛ دولة ليبيا، وهي تتشابه مع رواندا في بعض مسببات الأزمة والكثير من النتائج، وفي هذا البحث حاولنا أن ندرس إمكانية استفادة ليبيا من تجربة رواندا في المصالحة الوطنية، عن طريق إصدار تشريعات خاصة بالمصالحة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ووضعها موضع التنفيذ.

### Abstract:

National reconciliation is considered one of the most important mechanisms for resolving internal conflicts, as many countries have adopted it to find solutions to the tragedies that have occurred to them, including what happened in Rwanda in the nineties of the last century, where it took the approach of national reconciliation with a kind of seriousness in legislation and application, which brought it out of the crisis that It was in it, to become the fastest developing country in the world, and among other countries that are trying to take the path of reconciliation to get out of its crisis; The state of Libya, which is similar to Rwanda in some of the causes of the crisis and many of the results, and in this research we tried to study the possibility of Libya benefiting from the experience of Rwanda in national reconciliation, by issuing legislation related to reconciliation, directly or indirectly, and putting it into practice.

## المقدمة:

إن المصالحة الوطنية أحد أهم سبل حل النزاعات في الوقت الحالي، إذ اتجهت العديد من الدول لحل أزمتها، منها ما نجح، ومنها من لا يزل يتخبط حتى الآن في ظلمات الأزمات، حيث اختلفت سبل الدول في انتهاج المصالحة الوطنية، ولكنها عموماً اتفقت حول هدف مشترك وهو حل النزاع القائم، من أمثلة هذه الدول التي اتبعت نهج المصالحة الوطنية هي دولة جنوب أفريقيا وسيراليون والعديد من دول أمريكا الجنوبية، ولكن ما يهنا هنا هو دولة رواندا، حيث إنها مرت بأبشع عملية إبادة جماعية عرقية في العصر الحديث، إذ قتل فيها ما يزيد عن مليون رواندي واغتصبت أكثر من 200000 امرأة، وهجر أكثر من مليوني رواندي، ودمرت المؤسسات والأجهزة، وصنفت بأنها دولة منهاره كلياً، ولكنها اتبعت في حل أزمتها طريق إصدار تشريعات صارمة تتخذ من المصالحة الوطنية طريقاً لحل الأزمة، مع ضمان تنفيذها جميعاً على أرض الواقع، مع إشراك كافة أطراف الشعب في ذلك، مما خلق نموذجاً مميزاً للمصالحة الوطنية فجعل رواندا خلال عقدين من الزمن أن تصبح من أسرع دول العالم تطوراً، مما جعل العديد من الدول تدرس هذا النموذج المميز في المصالحة الوطنية وتحاول تطبيقه على أرضها، وهذا ما سنحاول دراسته في هذا البحث، أي نحاول تطبيق هذا النموذج على الأزمة الليبية.

### أولاً: أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في بعدين، علمي وعملي، يتمثل البعد العلمي في تعريف القارئ بمفهوم المصالحة الوطنية وأهدافها، وتوضيح السبل التي سلكتها رواندا في تحقيق مصالحتها الوطنية، وتوضيح ما إتبعته ليبيا في محاولتها لإحقاق مصالحة وطنية وأسباب فشلها، أما البعد العملي فيتمثل في محاولة إقتراح بعض الحلول لخروج ليبيا من أزمتها عن طريق الاستفادة من الأنموذج الرواندي.

### ثانياً: إشكالية البحث:

تتمثل إشكالية هذا البحث في الإجابة على التساؤل الجوهرى القائل "ماهي التشريعات التي يمكن إصدارها لضمان خروج الدول من أزمتها عن طريق المصالحة الوطنية؟" ويتفرع عن هذا التساؤل عدة تساؤلات فرعية وهي كالتالي:

1. ما المقصود بالمصالحة الوطنية وإلى ماذا تهدف؟
2. ماهي التشريعات الخاصة بالمصالحة الوطنية التي أصدرتها رواندا حتى تمكنت من الخروج من أزمتها؟ وما مدى نجاحها؟
3. ما هي السبل التي إتبعتها ليبيا في إحقاق المصالحة الوطنية في ليبيا؟ وما مدى نجاحها فيها؟
4. كيف تستفيد ليبيا من النموذج الرواندي في المصالحة الوطنية؟

#### ثالثا: أهداف البحث:

يهدف هذا البحث لتوضيح النقاط الآتية:

1. توضيح مفهوم المصالحة الوطنية وأهميتها للدول التي تعاني من الانقسامات والأزمات.
2. دراسة التجربة الرواندية في المصالحة الوطنية ومعرفة التشريعات التي أصدرتها للخروج من أزمتها، وكيفية التزامها بتطبيقها.
3. دراسة التجربة الليبية في المصالحة الوطنية والوقوف عند أسباب فشلها، مع اقتراح حلول لخروجها من الأزمة عن طريق المصالحة الوطنية.

#### رابعا: منهج البحث:

اتبعتنا في هذا البحث المنهج الوصفي لتوضيح مفهوم المصالحة الوطنية وأهدافها. والمنهج التحليلي لدراسة وتحليل الطرق التي اتبعتها رواندا في حل الأزمة، والطرق التي اتبعتها ليبيا، والمنهج المقارن في الوقوف عند أسباب نجاح رواندا وأسباب فشل ليبيا.

#### خامسا: نطاق البحث:

يتمثل نطاق هذا البحث في دراسة الأزمة الرواندية من ناحية التشريعات التي أصدرتها عقب إنتهاء أعمال العنف في 1994 حتى عام 2010، لتوضيح كيف تمكنت خلال هذه الفترة الوجيهة من الخروج من أزمتها، وأيضا يتمثل نطاق هذا البحث في دراسة الأزمة الليبية من ناحية قوانين المصالحة الوطنية واتفاقيات الصلح الثنائية التي تمت عقب أحداث 17 فبراير 2011 حتى هذه اللحظة.

## سادسا: خطة البحث:

قمنا بتقسيم هذا البحث على مطلبين وكل مطلب يتفرع منه ثلاث فروع فكان **المطلب الأول بعنوان المصالحة الوطنية في رواندا** والفرع الأول منه بعنوان مفهوم المصالحة الوطنية أما الفرع الثاني فكان بعنوان الآليات الأساسية للمصالحة الوطنية في رواندا والفرع الثالث: تدعيم المصالحة الوطنية الرواندية ثم بعد ذلك كان **المطلب الثاني بعنوان: المصالحة الوطنية في ليبيا** ايضاً لتوازن الخطة قسمناه الى ثلاث فروع فكانت كالاتي: الفرع الأول: جهود المصالحة الوطنية في ليبيا والفرع الثاني: الصعوبات التي تواجه المصالحة الوطنية في ليبيا. وختمنا بالفرع الثالث تحت مسمى الاستفادة من التجربة الرواندية في المصالحة الوطنية في ليبيا.

## المطلب الأول:

### المصالحة الوطنية في رواندا

مرت الأزمة الرواندية بمآسي ومجازر تصنف بأنها الأبرع في العصر الحديث، مما جعل الكثير من المتتبعين للأزمة الرواندية يجزمون باستحالة خروجها من هذه الأزمة في الوقت القريب، ولكن المميز في الموضوع هو أن الدولة الرواندية فاجئت كل المنتقدين، وذلك باتباعها لنهج المصالحة الوطنية عن طريق إصدار تشريعات وسياسات صارمة طبقتها في أرض الواقع، وفي هذا المطل سندرس كيف تمكنت رواندا من الخروج من أزمتها، وما هي التشريعات السياسات التي اتبعتها؟ ولكن قبل ذلك سنوضح مفهوم المصالحة الوطنية وأهميتها كي لا يكون هناك أي لبس أو غموض بشأنها، وذلك في الفرع الأول، ثم سنستعرض الآليات الأساسية للمصالحة الوطنية في رواندا في الفرع الثاني، ثم كيفية تدعيم رواندا للمصالحة الوطنية في الفرع الثالث.

### الفرع الأول: مفهوم المصالحة الوطنية:

الصاد واللام والحاء أصل واحد، يدل على خلاف الفساد، حيث يقال أصلح الشيء أي أقامه<sup>(1)</sup>، فالمصالحة تركز على إحداث الإصلاح والخير، وتسعى للبعد الإيجابي في بناء الأمم وفق مرتكز

(1) لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الإفريقي، بيروت: دار

صادر، ط3، 1414هـ، 517/2.

السلم الأهلي بين أبناء الأمة الواحدة، كما أنها تعمل على نبذ الفساد وصهره داخل تمتين علاقات التصالح الاجتماعي<sup>(1)</sup>.

- أما المعنى القانوني للمصالحة الوطنية فتوجد فيه العديد من التعريفات نستعرض أهمها:
- المصالحة الوطنية هي آلية من آليات حل النزاع، وهي تعني إنهاء حالة العداء والعنف وانعدام الثقة بين الفرقاء في المجتمع، والانتقال بالجميع إلى مجتمع جديد قائم على الوثام والتفاهم وفق قوانين وأسس جديدة، حيث يسعى نهج المصالحة الوطنية إلى إيجاد حلول للقضايا الأساسية في النزاع، ويعمل أيضا على تغيير علاقة الخصوم من الحقد والعداء والكراهية، إلى الصداقة والوثام والشراكة، وأن يكون الجميع على قدم المساواة في الحقوق والواجبات<sup>(2)</sup>.
  - كما تعرف المصالحة الوطنية بإنها السعي المشترك نحو إلغاء عوائق الماضي، واستمراريتها السياسية والتشريعية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتصحيح ما ترتب عنها من غبن ومأس وأخطاء وانتهاكات وجرائم جسيمة<sup>(3)</sup>.
  - كما تُعرف المصالحة الوطنية تعريفا إجرائيا، حيث يقصد بها استراتيجية تنتهجها الدولة من أجل حل النزاع والخروج من الأزمة التي قد تصيبها جراء أعمال العنف وما شابهها، واستعادة السلم والقضاء على الصراعات الداخلية التي يمكن أن تهدد استقرار الدولة.
- تهدف المصالحة الوطنية للعديد من الأمور الجوهرية، حيث إنها تهدف بشكل أساسي لاستعادة الحالة السلمية للمجتمع، وبالتالي فإن أهم ما تهدف إليه المصالحة يتمثل في الآتي:
- الوقف الفوري للعنف.
  - إعادة تجديد الإجماع الوطني.

(1) مصطفى محمد، مبدأ المصالحة الوطنية في النص القرآني ..، مجلة القرطاس العدد 14 سبتمبر

2021، ص2.

(2) منصور الجمري، مقال بعنوان: في معنى المصالحة الوطنية، منشور على موقع جريدة الوسط

البحرينية، على الرابط: <http://www.alwasatnews.com/news/622782.html>، تاريخ الزيارة :

2023/4/4م.

(3) صويلح المصطفى، تقرير بعنوان: المصالحة، أي مفهوم لأية أغراض؟ وبواسطة أية آليات؟، الرباط:

ندوة المصالحة، 2005/11/12م.

- إصلاح المؤسسات الاجتماعية القائمة.
- دعم ثقافة السلم.
- تجاوز مخلفات الأزمة<sup>(1)</sup>.

### الفرع الثاني: الآليات الأساسية للمصالحة الوطنية في رواندا:

بعد أن حدث الانقلاب في رواندا، تولت الحكم الجبهة الوطنية الرواندية، وفي هذه الأثناء صنفت رواندا على أنها دولة منهارة على كافة الأصعدة، السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها، وأدرك أبناءها أن لا حل لبلادهم سوى عن طريق المصالحة، فكان أمام هذه الحكومة الجديدة الكثير من العمل لتقوم به لتدعيم المصالحة الوطنية بين أبناء الوطن الممزق، فبدأت بالإصلاحات على مستوى الحكم، ثم التشريع، ثم الإصلاحات العسكرية، حتى تخلق أرضية ممهدة للمصالحة الوطنية، وكانت على النحو التالي:

#### أولاً: الحكم الديمقراطي:

أطلقت الجبهة الرواندية على حكومتها اسم "حكومة الوحدة الوطنية"، في 1994<sup>(2)</sup>، وذلك تجسيدا لفكرة المصالحة الوطنية التي تعتبرها أولى أولوياتها، حيث تعمل هذه الحكومة وفقا لإتفاقيات أروشا للسلام التي عقد بين الروانديين عقد انتهاء عمليات الإبادة الجماعية، التي تنص على تشكيل حكومة وطنية وديمقراطية تعمل على المصالحة والتقسام السلمي للسلطة، حيث ارتكزت سياستها في إرساء المصالحة على شعار "رواندا واحدة لجميع الروانديين"، فعملت هذه الحكومة على إنشاء هوية واحدة لكل الروانديين بعيدا عن أي تعصب عرقي، بسبب ما خلفه التعصب العرقي من مأس سابقا، إضافة إلى تدعيم مبدأ "الفائز لا يحصل على كل شيء" الذي قامت عليه اتفاقات أروشا 1993، فضمت هذه الحكومة الأحزاب التي لم تشارك في الإبادة، كما أنشأت منتدى للأحزاب السياسية، وطلبت من كافة الأطراف العمل وفق هذا التحالف الذي ترأسه،

(1) الطاهر سعود، المصالحة الوطنية في الجزائر: التجربة والمكاسب، مجلة سياسات عربية، عدد 34/ سبتمبر 2018، ص43، 44.

(2) لمزيد من التفاصيل راجع: أحمد جمال الصياد، تقرير بعنوان "رواندا بين الحرب الأهلية والتحول الديمقراطي"، 15/ أبريل/ 2021م، تاريخ الزيارة 14/ أبريل: 2023م، منشور على موقع المركز الديمقراطي العربي، على الرابط:

<file:///C:/Users/almobdaa1/Desktop/20%الأهلية%20و%20التحول%20الديمقراطي%20-%20المركز%20الديمقراطي%20العربي.html>

ثم عمدت الحكومة على تنظيم حوار وطني لمناقشة الصراع في رواندا، والاتفاق على آليات الإعمار، حيث ضم هذا المنتدى كافة النخب في رواندا من جميع الأطراف، السياسية وكبار القادة الوطنيين والمجتمع المدني، تمخض عن هذا المنتدى الاتفاق على الآتي:

- إنشاء اللجنة الوطنية للوحدة والمصالحة.
- إنشاء محاكم غاشاشا.

إنشاء مجلس الحوار الوطني. تأسس في المقام الأول مجلس الحوار الوطني، الذي ضم كافة أفراد المجتمع الرواندي، كي يتمكن فيه الروانديين من مناقشة الوحدة الوطنية والمصالحة وغيرها من القضايا التي تؤثر في البلاد، حيث يعمل هدفه الأساسي على تعزيز عملية تحقيق الوحدة والمصالحة من خلال تحويل النزاع عن طريق الحوار والتوافق، على أربع ركائز وهي التاريخ والشهادات والمسامحة والشفاء<sup>(1)</sup>، وهو ينظم مرة واحدة كل سنة وفق لما نص عليه الدستور الرواندي<sup>(2)</sup>، الذي حدد كيفية انعقاده، حيث يترأسه رئيس الجمهورية ويضم مجلس الوزراء والبرلمان وحكام المقاطعات ومختلف الفئات المعنية بهذا المجلس، كما يجتمع الرئيس مع الروانديين من كافة الفئات لمناقشة القضايا المتعلقة بالدولة وتبادل الأفكار في ذلك<sup>(3)</sup>.

(1) إزيكيل سنتاما، المصالحة الوطنية في رواندا: التجارب والدروس، الإتحاد الأوروبي، إتجاهات الشرق الأوسط، تقرير مشروع بحثي، 2022، ص 7 و 8.

(2) مادة 168 من الدستور الرواندي 2003م.

(3) إزيكيل سنتاما، المصالحة الوطنية في رواندا: التجارب والدروس، مرجع سابق، ص 8.



## ثانيا: الإصلاحات التشريعية:

كانت الحكومة الرواندية ما بعد 1994 على يقين أن رواندا لا تملك دستورا يتماشى مع مبادئ السلم والتعايش السلمي والمساواة، وبالتالي فعندما أُصدر دستور سنة 2003م ألزم الحكومة بتعزيز الوحدة الوطنية والمصالحة ونبذ أي شكل من أشكال التمييز بين الروانديين<sup>(1)</sup>، إضافة إلى إنشاء مؤسسات ينادى بها حل المشاكل التي تواجهها البلاد مثل محاكم غاشاشا ومجلس الحوار الوطني ومدرسة التأهيل الوطني ومعسكرات التأهيل الوطني والعمل المجتمعي، ولعبت الوحدة الوطنية والمصالحة دورا أساسيا وجوهريا على كافة هذه الحالات، كما نصت المادة 178 من الدستور الرواندي على إنشاء اللجنة الوطنية للوحدة والمصالحة كآلية لتنسيق جهود المصالحة الوطنية والمحلية وتكاملهما، كما شملت الإصلاحات التشريعية إصدار العديد من القوانين المستحدثة التي تعمل على تدعيم المصالحة الوطنية، مثل قانون معاقبة التمييز والطائفية لسنة 2001م، ومرسوم العفو الرئاسي وإلغاء عقوبة الإعدام لسنة 2007م، والقانون رقم 10 لسنة 2007 المتعلق بمحاكم غاشاشا الذي يكافئ كل من يعترف ويعاقب من لايعترف، حيث يشجع المتهكين على الاعتراف وطلب الصفح والتوبة، إضافة لقانون رقم 18 لسنة 2008 المتعلق بمعاقبة جريمة ايدولوجيا الإبادة الجماعية<sup>(2)</sup>، إضافة إلى ذلك فقد أعلنت الحكومة الرواندية في أغسطس 2007 عن سياسة وطنية للوحدة والمصالحة، حيث ترى الحكومة أنها ستبنى هوية رواندية موحدة وتعزز المصالحة بين الناجين من الإبادة ومرتكبيها، وتهدف إلى عدة أمور منها :

- بناء رواندا موحدة لكل الروانديين.
- مكافحة أي شكل من أشكال التمييز.
- مكافحة أيديولوجيا الإبادة الجماعية.
- توعية الروانديين على المستويات كافة من أجل تحقيق وحدتهم.
- تعزيز ثقافة السلام وغيرها من الأهداف<sup>(3)</sup>.

(1) م 11 من الدستور الرواندي 2003م.

(2) إزيكيل سنتاما، المصالحة الوطنية في رواندا: التجارب والدروس، مرجع سابق، ص9.

(3) المرجع نفسه، ص10.

### ثالثاً: عودة المهجرين والإدماج العسكري:

فيما يخص اللاجئين والمهجرين الروانديين في الخارج، فقد عملت الحكومة الرواندية على إعادتهم لموطنهم، فقد أنشأت برنامج التأهيل الوطني الذي أطلقت عليه اسم "معسكرات الإنقاذو لإعادة التأهيل الوطني، حيث شارك فيها كل العائدين للتخفيف من مخاوفهم عند العودة لمجتمعاتهم، وبالتالي تمكنت من إعادة جُل المهجرين بالخارج، أما من ناحية الإدماج العسكري فما قامت به الحكومة الرواندية في هذا الصدد يعتبر مميز جداً، فقد قامت بجمع كافة المقاتلين من كلا الطرفين في جيش واحد، ونفذ هذا الجمع من خلال معسكرات إعادة التأهيل الوطني سابقة الذكر، حيث تركز العمل هاهنا على نزع السلاح القسري عن طريق التدخل الخارجي وبتفويض من الأمم المتحدة، أو التسريح الذي يستثني المقاتلين الأعداء السابقين، أو الإدماج العسكري القائم على وساطة طرف ثالث، وتضمنت إيجابيات المصالحة هاهنا تعزيز الإستقرار والمصالحة الأولية بين المقاتلين المتحاربين<sup>(1)</sup>.

### الفرع الثالث: تدعيم المصالحة الوطنية الرواندية:

بعد أن عملت الحكومة الرواندية على إصلاح نظام الحكم وإصلاح التشريعات وإصلاح النظام العسكري وعودة المهجرين، بدأت العمل على تدعيم المصالحة الوطنية، وذلك عن طريق اللجنة الوطنية للوحدة والمصالحة، ومحاكم غاشاشا، و سنقوم بدراستهما في هذا المطلب.

#### أولاً: اللجنة الوطنية للوحدة والمصالحة:

في عام 1999 أنشأت الحكومة الرواندية اللجنة الوطنية للوحدة والمصالحة، وذلك لتدعيم المصالحة الوطنية في البلاد، عقب منتدى الحوار الوطني الذي أشرنا إليه سابقاً، وتم ذلك في قرية "أوروغورو"، وقد جعلت اللجنة من بين أهدافها كما جاء في المادة 178 من الدستور:

1. تنسيق البرنامج الوطني للوحدة والمصالحة بين الوطنيتين.
2. وضع الوسائل والسبل وتنميتها التي من شأنها إصلاح المصالحة والوحدة وتكريسهما بين الروانديين.
3. تربية الشعب الرواندي وتوعيته على الوحدة والمصالحة الوطنية.
4. إنجاز بحوث حول السلام والوحدة والمصالحة الوطنية.

(1) المرجع نفسه، ص 8 و 9.

5. تقديم مقترحات حول أنجع الطرق "الممكنة" لإزالة الإنقسام بين الروانديين وتقوية الوحدة والمصالحة الوطنية.

6. تنديد ومحاربة كل فعل أو كتابة أو خطاب لنشر أي شكل من أشكال التمييز، ومحاربة عدم التسامح وكرهية الأجانب.

7. تحرير تقرير سنوي عند الحاجة عن حالة الوحدة والمصالحة الوطنية.

وتبقى البصمة التي طبعت هذه الأهداف النظرية هي إنسانيتها وعدالتها وإنفتاحها، وحضور البُعد العلمي كدعامة للمصالحة عبر القيام بدراسات ذات صلة بالوحدة والمصالحة ونشر المعلومة على نطاق واسع باللغتين الفرنسية والإنجليزية ضماناً لمعرفة الحقيقة وإسهاماً في المصالحة المرجوة، كما أن اللجنة أوجدت آليات للمصالحة، منها:

- برنامج تقريب وتوليف حول السلام والمصالحة.
- دعم المبادرات الموجهة للمجتمع وخاصة برامج مكافحة الفقر؛ وكذا دعم مبادرات النوادي والجمعيات لصالح المصالحة.
- تنظيم مؤتمرات وطنية (كل سنتين منذ عام 2000) تجمع المواطنين الروانديين لعرض نجاحات اللجنة واستقبال اقتراحات لصالح المصالحة.
- مساندة الاحتفالات المشتركة<sup>(1)</sup>.

#### ثانياً: محاكم غاشاشا:

المحاكم الشعبية المعروفة بإسم: غاشاشا، وهي المحاكم المحلية التي تولت محاكمة المتورطين في الحرب الأهلية على طول البلاد وعرضها، والتي تأسست عام 1999، ثم نظمها قانون رقم 10 لسنة 2007 المتعلق بمحاكم غاشاشا، وامتدت ولايتها ما بين الأعوام من 2002 إلى 2012 لمدة عقد من الزمان على التراب الوطني كله، وكان أمامها العديد من الملفات القضائية المأساوية التي تغطي فترة الحرب الأهلية ما بين الأعوام من 1990 إلى 1994، وقد

(<sup>1</sup>) هارون باه، المصالحة الوطنية الرواندية دراسة لنموذج أفريقي، تريندز للبحوث والاستشارات، 2022، على الرابط: <https://trendsresearch.org/ar/insight/national-reconciliation>، تاريخ الزيارة: 14/أبريل 2023.

حكمت فيما يقرب من مليوني حالة، وبرزت أهميتها في الكشف عن الحقيقة لتأتي المحاكمة بعدها ثم المصالحة التي تعني بناء حياة جديدة<sup>(1)</sup>.

وقد لعبت هذه المحاكم دوراً حاسماً في الوصول إلى المصالحة كونها آلية فعالة في ظل قلة الإمكانيات وسرعتها والقبول بها شعبياً، ومن أبرز نجاحاتها عقدها جلسات حفظ الذاكرة، حيث استمعت لـ 8 آلاف حالة من الضحايا والجناة، فضلاً عن إقامة نصب تذكاري عند مقابر الضحايا، وإقرار المتهمين أمامها بالذنب، مقابل قبول الضحايا العفو والصفح، وقد لعب شيوخ القبائل والمشايخ التقليديين دوراً مهماً في هذا الشأن، و كان لإبتكار مؤسسة الوسطاء المحلية المعروفة باسم: أبونزي (ABUNZI) دور أساسي في تسوية حالات قائمة دون الحاجة إلى نظام العدالة الرسمي، وهو مؤشر إلى رغبة الشعب في المصالحة بأقل تكلفة<sup>(2)</sup>.

وبعد أن استعرضنا ما قامت به رواندا لقيام مصالحة وطنية فاعلة على أرضها، يطرح إلى الأذهان تساؤل حول ما قامت به ليبيا لحل أزمتها، وهذا السؤال يستلزم منا دراسة المصالحة الوطنية في ليبيا، وهو ما سنتناوله في المطلب التالي.

### المطلب الثاني:

#### المصالحة الوطنية في ليبيا

حاولت السلطات الليبية المتعاقبة أن تقوم بوضع حلول للأزمة الليبية، يمكن وصفها بأنها متواضعة، لم تحقق أي فوائد تذكر على أرض الواقع، كما أن بعض القبائل والمدن المتقاتلة حاولت أن تقوم بعمل اتفاقات صلح ثنائية لم تفلح هي الأخرى، لذلك سنقوم في هذا المطلب بدراسة هذه المحاولات (الفرع الأول)، والصعوبات التي أدت إلى الفشل (المطلب الثاني)، مع تقديم عدة اقتراحات للخروج من الأزمة والإقتداء بأنموذج رواندا (الفرع الثالث).

#### الفرع الأول: جهود المصالحة الوطنية في ليبيا:

يعتبر الوضع الليبي من أعقد الأوضاع المتأزمة عالمياً في الوقت الحالي، وهو يختلف في المسبب، ولكن يتشابه معه في النتيجة، فليبيا لا يوجد بها تمييز عنصري بقوة القانون كما في

(1) للإستزادة راجع: بلال النجار، التجربة الرواندية والاستفادة منها فلسطينياً، بال ثينك للدراسات

الاستراتيجية، ورقة مقدمة ضمن مشروع تعزيز ثقافة اللاعنف، سبتمبر 2020، ص 4 و 5.

(2) هارون باه، المصالحة الوطنية الرواندية دراسة لنموذج أفريقي، مرجع سابق.

رواندا، ولكنها تعرضت لإنقسامات في النسيج الاجتماعي داخل الدولة، وبالتالي لدراسة المصالحة الوطنية في ليبيا يستلزم منا التعرّيج للتشريعات ومحاولات الصلح التي تمت في ليبيا، وتقييمها، ثم إسقاطها على الإجراءات التي تمت في رواندا، ومحاولة الإستفادة من النموذج الرواندي في الوسط الليبي

### أولاً: قوانين المصالحة الوطنية في ليبيا

إذا كانت بعض الدول التي عانت أوضاعاً مشابهة للوضع الليبي، قد عانت من نذرة التشريعات الخاصة بالمصالحة الوطنية، بيد أن ليبيا كانت سباقة بتشريعه، حيث جاء أولاً قانون رقم 17 لسنة 2012 بشأن إرساء قواعد المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية<sup>(1)</sup>، المنقح بالقانون رقم 41 لسنة 2012 بشأن إرساء قواعد المصالحة، مع مجموعة من القوانين الأخرى الخاصة بالعدالة الانتقالية والعفو عن بعض الجرائم وتعويض السجناء السياسيين وغيرها من القوانين<sup>(2)</sup>، ولكن سنكتفي في هذه الدراسة بالتحدث عن قانون 17 لسنة 2012م، بشأن إرساء قواعد المصالحة والعدالة الانتقالية، وقانون 29 لسنة 2013م بشأن العدالة الانتقالية، فبالنسبة للقانون الأول الذي تم تعديل مادتين منه فقط في القانون رقم 41 لسنة 2012م، كان هذا أول تشريع متعلق بالمصالحة الوطنية في ليبيا، حيث تضمن 18 مادة في فصلين، بدأت المادة الأولى بتعريف العدالة الانتقالية، ثم تحديد الإطار الزمني للقانون، إذ بدأ هذا الإطار غير واضح، حيث نصت المادة الثانية على أنه "تسري أحكام هذا القانون على الوقائع التي حدثت منذ 1 سبتمبر 1969م، إلى حين تحقيق الأهداف المروجة من هذا القانون، ولا تسري على الأشخاص الذين أتموا الصلح في ظل النظام السابق كما لا تسري على المنازعات التي صدرت بشأنها أحكام قضائية تم تنفيذها"، ثم حدد القانون الأهداف المرجوة، وخصص الفصل الثاني لهيئة الحقيقة والمصالحة أسوة برواندا، وذلك في المادة الرابعة، وأقر في المادة الرابعة عشر مبدأ التعويض المادي والمعنوي لكل من تضرر بسبب جرائم النظام السابق، ولكن لم يطبق هذا القانون ولم تصدر له لائحة تنفيذية،

(1) النصوص القانونية المتعلقة بالقطاع الأمني في ليبيا، مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن (DCAF)،

<https://it.ly/39GC92a>.

(2) للاستزادة راجع: محمود حمد، العدالة الإنتقالية في ليبيا ..، مجلة سياسات عربية، ع47، 2020، ص

ولم تستكمل الهياكل الإدارية لتطبيقه، حيث صدر هذا القانون عند ولاية المجلس الوطني الإنتقالي<sup>(1)</sup>.

عقب ذلك أصدر المجلس الوطني الانتقالي قانونا خاصا بالعمو عن بعض الجرائم، وهو قانون 35 لسنة 2012م، الذي نص على إسقاط العقوبة على عدد من الجرائم التي ارتكبت قبل وقوعه إذا توافرت فيها شروط عدة شروط منها التصالح مع المجني عليه أو وليه أو عفو ولي الدم بحسب الأحوال، وإعلان التوبة أمام دائرة الجنايات المختصة<sup>(2)</sup>، وغيرها من الشروط التي نرى فيها تدعيم لفكرة المصالحة الوطنية.

بعد انتهاء ولاية المجلس الوطني الانتقالي وانتخاب المؤتمر الوطني العام، أصدر هذا الأخير القانون رقم 29 لسنة 2013م بشأن العدالة الانتقالية، وهو قانون شامل وأوسع من سابقه، فلم يقتصر على الانتهاكات التي قام بها النظام السابق، إذ يشمل أيضا الجرائم التي ارتكبتها الثوار والمقاتلين تحت راية المجلس الوطني الانتقالي أو غيره من الأجهزة، وبالتالي كان هذا التوسع محمودا لتلافي محاسبة الأفعال التي حدثت إبان أحداث 17 فبراير 2011 وبعدها، كما نص على تأسيس هيئة تقصي الحقائق والمصالحة ملحقه بالبرلمان، تختص بتقصي انتهاكات حقوق الإنسان في الفترة التي حددها القانون، ويلزم القانون اللجنة بالتحقيق والتوصية والإحالة للقضاء وتقديم التقارير بشأن كل ما يلزم<sup>(3)</sup>، وغير ذلك من الأمور التي حددها القانون، وبالرغم من أنه أدرك أخطاء سابقة إلا أنه لم يجد طريقه لأرض الواقع، ولم تصدر لائحته التنفيذية.

(1) محمود حمد، العدالة الإنتقالية في ليبيا .. مرجع سابق، ص 75.

(2) المرجع نفسه، ص 76.

(3) محمود حمد، العدالة الإنتقالية في ليبيا .. مرجع سابق، ص 77.

## ثانيا: المصالحات المحلية في ليبيا:

- إضافة للقوانين سابقة الذكر التي كانت تطمح لأن تقوم بمصالحة وطنية شاملة، فإن المجتمع الليبي شهد العديد من اتفاقات الصلح المحلية، فقد نشأت العديد من النزاعات بين المدن أو القبائل حاول كبار تلك الأطراف حلها سلميا عن طرق اتفاقات الصلح، ومن أمثلة ذلك:
- اتفاقية المجلس الوطني الانتقالي مع قبائل الطوارق (2011).
  - اتفاق التبو والطوارق (2014).
  - اتفاق التبو والطوارق للسلم والمصالحة (2015).
  - اتفاق التعاون والتعايش السلمي بين قبيلتي القذاذفة وأولاد سليمان (2016).
  - اتفاق مصالحة قبيلتي التبو وأولاد سليمان (2017).
  - محضر اتفاق مصراتة-تاورغاء بشأن عودة النازحين وتعويض المتضررين (2016).
  - ميثاق الصلح بين مصراتة وتاورغاء (2018)<sup>(1)</sup>.

والمطلع على هذه الاتفاقات يلاحظ أن جل هذه الاتفاقات اتفقت على نقطة الصلح الشامل والدائم بين الطرفين دون وجود الآليات وسبل تحقيق ذلك، ودون التطرق لنقطة جبر الضرر<sup>(2)</sup>، كما أن أجهزة الدولة تعتبر هشة جدا ولم تضمن تطبيقها، مما صاعب مهمة تنفيذها في أرض الواقع، كما أن الجهات المختصة لم تصدر تشريعاتها بخصوص هذه الاتفاقات كي تضمن تطبيقها، ومما سبق يتضح لنا أن المصالحة الوطنية في ليبيا لم تنجح لعدة مسببات وصعوبات تواجهها، وسنقوم بتوضيح هذه الصعوبات في الفرع التالي.

(<sup>1</sup>) Amal Obeidi, Local Reconciliation in Libya: An Exploratory Study on Traditional Reconciliation Process and Mechanisms since 2011, UNDP, 2018

(<sup>2</sup>) أمال العبيدي، المصالحة المحلية في ليبيا تقييم عام، منشور على موقع المفكرة القانونية، 17/ أبريل/

2019، على الرابط:

=

=

<file:///C:/Users/almobdaa1/Desktop/مصالحات%20المحلية%20في%20ليبيا%20تقييم%20عام%202019%20Legal%20Agenda.html>، تاريخ

الزيارة 14/ أبريل/ 2023.

## الفرع الثاني: الصعوبات التي تواجه المصالحة الوطنية في ليبيا:

تهدف المصالحة الوطنية المرجو تطبيقها في ليبيا إلى أن تكون مصالحة شاملة تجمع كافة أطراف المجتمع الليبي، سواء من رموز نظام ما قبل عام 2011 أو الأنظمة التي تلتها، وكافة أفراد المجتمع الذين ذاقوا الظلم والعذاب والتهميش خلال السنين الماضية<sup>(1)</sup>، إلا أن تطبيق ذلك يتصادم مع عدة صعوبات داخلية، على المستوى المحلي بشكل خاص والوطني بشكل عام، من بين تلك التحديات، انتشار السلاح والجماعات المسلحة والمؤسسات الموازية للمؤسسات الأمنية للدولة، والتي تعمل على عرقلة أي اتفاقات للمصالحة. فغياب دور الدولة خاصة ما يتعلق منها بالجانب الأمني من أهم تحديات مشاريع المصالحة، لأن وجود الدولة ومؤسساتها هو ضمان للالتزام بالمواثيق. كما أنها تساهم في تطبيقها. إضافة إلى تقديم المصالح الخاصة، سواء كانت قبلية، أو جهوية أو مناطقية على المصلحة الوطنية، كذلك يعتبر تدخل الأطراف الخارجية، خاصة إذا كانت لأهداف لا تخدم ملف المصالحة في ليبيا من أبرز التحديات، كذلك استشراف ظاهرة استيفاء الحق بالذات، وغياب ثقافة التسامح والتصالح في بعض المناطق والمدن، إضافة إلى ذلك نقص الإمكانيات المادية التي تساعد على التواصل بين الأطراف التي تسهم في عمليات المصالحة، ونقص الجوانب اللوجستية<sup>(2)</sup>.

إضافة إلى ما ذكر، فإن فلسفة التشريع في مجال العدالة والمصالحة قد شابتها العديد من المثالب، فالقوانين السابقة على القانون رقم 29 لسنة 2013 كانت منقوصة، تشمل بعض مناحي المصالحة وتغفل أخرى، ولكن هذا الأخير عانى إشكاليات عاقت تطبيقه، ومن أهمها صدوره على عجل، من دون تبين توجه الرأي العام، على النقيض من العمل الرواندي، الذي عمل على تدعيم ثقافة الحوار مع كافة أطراف الشعب الذي أوضحناه سابقاً، ولم تتناول وسائل الإعلام هذا القانون، ولم تقدمه للمجتمع تقديمًا كافيًا، مما قوى الاعتقاد بأن هذا القانون جاء نتيجة ضغط مليشيات مسلحة، إضافة لذلك فقد تراخى المشرع -لإعتبارات عدة- في تفعيل هيئة تقصي الحقائق التي

(1) للاستزادة راجع: بدرية عبدالله، تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا بعد 2011 - 2021، مجلة العلوم

القانونية والسياسية، م 11، ع 2، ج 1، 2022، ص 16 وما بعدها.

(2) آمال العبيدي، المصالحة المحلية في ليبيا تقييم عام، مرجع سابق.



أنشئت بموجب القانون وتخصيص المقار والموارد اللازمة لعملها، كما كان تشكيل هيئة تقصي الحقائق معيبا، فكل أعضائها من القضاة العاملين والمتقاعدين، في حين كان يفترض أن تضم كفاءات من تخصصات علم السياسة والنفوس والإجتماع وغيرهم من التخصصات إضافة للقانون<sup>(1)</sup>، وذلك على النقيض من النموذج الرواندي الذي تبنى العمل على برنامج مصالحة وطنية شامل يشمل كافة الأطياف وكافة الأصعدة وجاء نتيجة لأبحاث ودراسات، ولم يصدر جزافا، ولكن كيف يمكن للدولة الليبية أن تستفيد من نجاح تجربة المصالحة الوطنية في رواندا؟ سنحاول الإجابة على هذا التساؤل في الفرع التالي.

### الفرع الثالث: الاستفادة من التجربة الرواندية في المصالحة الوطنية في ليبيا:

إن أهم سمة ساعدت على نجاح المصالحة الوطنية في رواندا هو قيامها على مبدأ أن الفائز لا يحصل على كل شيء، بمعنى أن الخسارة لحقت جميع الأطراف، ومن هنا استطاعت رواندا أن تداوي جراحها.

إن التشابه بين النموذج الرواندي والنموذج الليبي يتمثل في أن النزاعين قائمان على عدم تقبل الآخر والتعصب للآراء، وعدم حل الخلافات التي تنشأ بين الأطراف بالطرق السلمية، إضافة إلى التشابه في الآثار، حيث تمثلت في وقوع ضحايا، وتدمير مؤسسات الدولة، و الانقسام السياسي، ونهب الممتلكات، إضافة إلى حالات التعذيب والختف والقتل -وإن اختلفت في حداثتها- وبالتالي يمكن للدولة الليبية أن تستفيد من التجربة الرواندية وذلك باتباع الخطوات التالي:

### أولاً: الملاحقة القضائية:

تعتبر الملاحقة القضائية من أهم خطوات المصالحة الوطنية، وذلك عن طريق محاسبة كل مرتكبي انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، كمحاكم غاشاشا التي أنشأتها الحكومة الرواندية، ويتطلب ذلك إصلاحا للجهاز القضائي في الدولة بما يكفل نزاهة عمله وعدم إنحيازه.

(1) للاستزادة: محمود حمد، العدالة الانتقالية في ليبيا، مرجع سابق، ص 81.

### ثانيا: جبر الضرر:

تسعى برامج جبر الضرر لتوفير سبل الإنصاف للأشخاص الذين تعرضوا لإنتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ويتخذ جبر الضرر عدة أشكال، منها رد الحق، والتعويض النقدي، وإنشاء نصب تذكاري للضحايا، والرعاية الصحية والنفسية، والترضية وغيرها من سبل جبر الضرر، مثل الإجراءات التي قامت بها الحكومة الرواندية لضمان عودة المهجرين إلى أوطانهم.

### ثالثا: إصلاح المؤسسات وتوحيدها:

تعتبر من أهم النقاط التي يجب على السلطات الليبية إتباعها في نهجها لطريق المصالحة، وذلك لأن المصالحة لن يمكن تطبيقها مادامت أجهزة الدولة مقسمة، وتخدم مصالحها، ولا تخضع للرقابة في تصرفاتها، ويمكن هاهنا اتباع ما قامت به الحكومة الرواندية في سلوكها نهج الحكم الديمقراطي الذي أوضحناه سابقا.

### رابعا: تعديل التشريعات:

تعتبر التشريعات الصادرة عن الأجهزة الليبية المتعاقبة قاصرة جدا في تطبيق المصالحة الوطنية، ولا تغطي كافة الجوانب المطلوبة، فهي لم تغط أعمال الاعتداء التي تمت بصفة رسمية من الدولة، كما لم تطبق على أرض الواقع، وبالتالي فيجب على السلطات الليبية أن تعمل على دراسة مستفيضة للتشريعات الليبية، لمعرفة أوجه القصور والخلل، ومحاولة تلافيتها أو تعديلها أو إصدار قوانين وقرارات تغطي الفراغات التشريعية، خصوصا إصدار تشريعات موضوع نزع السلاح، إضافة لذلك نؤكد على ضرورة تضمين الدستور الليبي نصوص تحث على نبذ القبليّة والتعصب العرقي الذي يشوب المجتمع الليبي، وهو ما قامت به الأجهزة الرواندية المختصة، حيث أصدرت دستور يتماشى مع فكرة المصالحة الوطنية وعدم التفرقة، إضافة إلى صدور العديد من القوانين والقرارات التي تعمل على تدعيم سياسة المصالحة الوطنية في رواندا.

### خامسا: الإجماع الوطني حول مشروع المصالحة:

من الأمور التي شابت قوانين المصالحة التي أصدرتها السلطات الليبية؛ صدورها على عجل، دون الدراسة المعمقة لهذا الموضوع، إضافة لعدم استفتاء الشعب حول احتياجاتهم فيما يخص المصالحة الوطنية، كما فعلت رواندا فيما يخص مجالس الحوار الوطنية.

توافر المتطلبات سابقة الذكر سيمهد الطريق -في نظرنا- لإنجاز برنامج ناجح ومتكامل للمصالحة والعدالة، يكون بداية لدولة ليبية موحدة ومستقرة وديمقراطية تعلي حكم القانون.

## الخاتمة

إن المصالحة الوطنية تعتبر حلاً ناجحاً للمصالحة الوطنية إذا ما اقترنت بسياسة حكيمة، وهذا هو الفارق بين ما حدث في رواندا وليبيا، إذ أن رواندا إمتلكت حكم رشيد تمكن من تطبيق المصالحة الوطنية بها، إلا أن هذا لم يحدث في ليبيا، وبعد أن استعرضنا دراسة لهاذين النموذجين فإننا توصلنا لعدة نتائج وتوصيات على النحو التالي:

### أولاً: النتائج:

توصلنا في ختام هذا البحث لعدة نتائج على النحو التالي:

1. إن عملية المصالحة الوطنية هي عملية طويلة الأمد، تعمل على خلق مجتمع متعايش بعيد عن التعصب والتمزق، والوقف الفوري للعنف القائم فيه، وذلك عن طريق خلق بيئة تعايش سليمة بين الفرقاء المتقاتلين.
2. بعد أن مرت رواندا بأحد أكبر أزمت القرن الماضي، عملت على معالجة الأزمة عن طريق المصالحة الوطنية، حيث أصدرت العديد من التشريعات الصارمة، حيث وفرت البنية النصية للمصالحة، أي التشريعات والقوانين التي تنظم المصالحة الوطنية وأجهزتها وأجهزة الدولة المختصة بها، كما وفرت الحماية الإجرائية، أي أنها عملت على إنشاء آليات تعمل على التطبيق السليم للقانون، من ذلك إنشاء اللجنة الوطنية للوحدة والمصالحة، ومحاكم غاشاشا، ومجلس الحوار الوطني.
3. حاولت السلطات الليبية أن تقوم بتنفيذ سياسة المصالحة الوطنية عن طريق إصدار عدة قوانين تنظم المصالحة والعدالة الانتقالية، ولكنها فشلت في أن تصدر لها لوائح تنفيذية، مما جعلها جميعاً تبوء بالفشل، إضافة إلى قيام بعض كبار وجهاء القبائل بالعديد من اتفاقات الصلح الثنائية بين المدن والقبائل المتحاربة، ولكنها كانت دائماً ما تقتصر للتنظيم، مما يجعل جلها يبوء بالفشل. تتشابه الأزمة الرواندية مع الأزمة الليبية في العديد من النقاط، لذلك يمكن للسلطات الليبية أن تستفيد من التجربة الرواندية؛ وذلك عن طريق إتباع العديد من الإستراتيجيات، منها الملاحقة القضائية، وجبر الضرر، وإصلاح ودمج المؤسسات، وتعديل التشريعات، وإشراك أبناء الوطن كافة في وضع خارطة الطريق لتنفيذ مشروع المصالحة الوطنية. ثانياً: التوصيات:

نوصي في خاتمة هذا البحث بالتالي:

1. ضرورة إنشاء إستفتاء شعبي في ليبيا يشترك فيه كل أبناء الوطن، لمعرفة احتياجاتهم فيما يخص المصالحة الوطنية.
2. عدم إقحام أطراف خارجية في المصالحة الوطنية في ليبيا، وجعل خطاب المصالحة ليبي ليبي.
3. ضرورة تفعيل الأجهزة المختصة في الدولة الليبية؛ لضمان تطبيق المبادئ التي يُتفق عليها بخصوص المصالحة الوطنية في ليبيا.
4. عمل دراسات معمقة حول الأزمة الرواندية والمصالحة الوطنية التي تمت بها، وإستخلاص نموذج متكامل يمكن تطبيقه في الواقع الليبي.

## قائمة المراجع

### أولاً: الكتب:

- لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الإفريقي، بيروت: دار صادر، ط3، 1414هـ.

### ثانياً: البحوث والمقالات:

- إزيكيل سنتاما، المصالحة الوطنية في رواندا: التجارب والدروس، الإتحاد الأوروبي، إجتاهات الشرق الأوسط، تقرير مشروع بحثي، 2022.
- الطاهر سعود، المصالحة الوطنية في الجزائر: التجربة والمكاسب، مجلة سياسات عربية، عدد 34 / سبتمبر 2018.
- بدرية عبدالله، تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا بعد 2011 - 2021، مجلة العلوم القانونية والسياسية، م 11، ع 2، ج 1، 2022.
- بلال النجار، التجربة الرواندية والاستفادة منها فلسطينياً، بال تينك للدراسات الاستراتيجية، ورقة مقدمة ضمن مشروع تعزيز ثقافة اللاعنف، سبتمبر 2020.
- صويلح المصطفى، تقرير بعنوان: المصالحة، أي مفهوم لأية أغراض؟ وبواسطة أية آليات؟، الرباط: ندوة المصالحة، 2005/11/12م.
- مصطفى محمد، مبدأ المصالحة الوطنية في النص القرآني ..، مجلة القرطاس العدد 14 سبتمبر 2021.

### ثالثاً: القوانين:

- اتفاقات السلام الرواندية، أروشا 1993.
- الدستور الرواندي 2003م.
- قانون رقم 10 لسنة 2007 الرواندي، المتعلق بمحاكم غاشاشا.
- قانون رقم 17 لسنة 2012 بشأن ارساء قواعد المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية.
- قانون رقم 41 لسنة 2012 بشأن ارساء قواعد المصالحة.

- قانون رقم 29 لسنة 2013 بشأن العدالة الإنتقالية.

#### رابعاً: المواقع الإلكترونية:

- أحمد جمال الصياد، تقرير بعنوان "رواندا بين الحرب الأهلية والتحول الديمقراطي"، 15/ أبريل/ 2021م، تاريخ الزيارة 14/ أبريل: 2023م، منشور على موقع المركز الديمقراطي العربي، على الرابط: <file:///C:/Users/almobdaa1/Desktop/20%المصالحة/رواندا%20%بين%20%الحرب%20%الأهلية%20%و%20%التحول%20%الديمقراطي%20%المركز%20%الديمقراطي%20%العربي.html>
  - آمال العبيدي، المصالحة المحلية في ليبيا تقييم عام، منشور على موقع المفكرة القانونية، 17/ أبريل/ 2019، على الرابط: [file:///C:/Users/almobdaa1/Desktop/20%في%20%ليبيا/المصالحات%20%المحلية%20%في%20%ليبيا%20%تقييم%20%عام%20%\\_20%Legal%20Agenda.html](file:///C:/Users/almobdaa1/Desktop/20%في%20%ليبيا/المصالحات%20%المحلية%20%في%20%ليبيا%20%تقييم%20%عام%20%_20%Legal%20Agenda.html)، تاريخ الزيارة 14/ أبريل/ 2023.
  - منصور الجمري، مقال بعنوان: في معنى المصالحة الوطنية، منشور على موقع جريدة الوسط البحرينية، على الرابط: <http://www.alwasatnews.com/news/622782.html>، تاريخ الزيارة : 2023/4/4م.
  - هارون باه، المصالحة الوطنية الرواندية دراسة لنموذج أفريقي، تريندز للبحوث والاستشارات، 2022، على الرابط: <https://trendsresearch.org/ar/insight/national-reconciliation/>، تاريخ الزيارة: 14/ أبريل 2023.
- خامساً: المراجع الانجليزية:
- *Amal Obeidi, Local Reconciliation in Libya: An Exploratory Study on Traditional Reconciliation Process and Mechanisms since 2011, UNDP, 2018*